الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.42

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
23 April 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة جيتتر – جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع)

(ج) **حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين** (تابع)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (تابع)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-72188 (A)
0072188

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/55/177، 213 و Add.1، A/55/214 و Add.1 و 2، A.55/275 و Add.1، A/55/279، 280 و Add.1 و 283، 288، 289، 291، 292، 292، 296، و Add.1، A/55/302، 306، 328، 342، 360، A/55/395-S/2000/880، A/55/404-S/2000/889، و A/55/408؛ A/C.3/55/2)

(ج) **حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/55/269، 282 و Corr.1، 294، 318، 355، 346، 358، 359،363 ، 374، 400، 403، 509، و A/55/426-S/2000/913)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (تابع) (A/55/36، و A/55/438-S/2000/93)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (تابع) (A/55/36)

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/55/363)

١ - **السيد كوبيتورن** (الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه حاول في تقريره (A/55/363) إبراز التقدم المحرز أو عدم التقدم في ما يبدو له قطاعات أساسية تتعلق بحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، آملا في أن يتفادى التبسيط المفرط. وقال إنه منذ انتهاء التقرير حدثت تطورات هامة يمكن اتخاذها كمؤشرات لاتجاهات كامنة. وأوضح أن المجلس السادس المنتخب حديثا يواصل اتخاذ مبادرات تشريعية ذات وجهة إصلاحية، منها، على سبيل المثال، إقرار مشروع القانون الذي يرفع الحد الأدنى لسن الزواج، والنظر في مشاريع قوانين تكفل حق المشتبه فيهم في الوصول إلى محام في جميع مراحل التحقيق الجنائي، وترفع الحظر على سفر الفتيات إلى الخارج لغرض الدراسة إن كن غير متزوجات ولا يصحبهن مُحْرم، وأخرى تستهدف تحسين حالة المرأة.

٢ - وقال، فيما يتعلق بالنظام القضائي، إنه لم يجر إصلاح في الجهاز القضائي بعد، ولكن اتخذت مع ذلك قرارات بإنشاء محاكم منفصلة للأحداث، ومنع الحكم بالإعدام على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وأضاف أنه، فيما يتعلق بعمليات القتل المتواصلة للمفكرين والمعارضين السياسيين، أُبلغ رسميا أن المحكمة العسكرية بطهران تنظر الآن دعاوى جنائية ضد ١٨ مشتبه فيه في المحكمة العسكرية بطهران، مما يشكل اختبارا هاما لاستعداد النظام القضائي للتحرك نحو سيادة القانون. وفي هذه الأثناء جاء في الأخبار أن محكمة طهران الثورية تقوم، خلف أبواب مغلقة، بمحاكمة ١٧ من دعاة الإصلاح الذين حضروا مؤتمرا في برلين في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠. وتجري محاكمة أحد المدعى عليهم، حسن يوسفي إبشكفاري، في محكمة العلماء، بصورة منفصلة، وخلف أبواب مغلقة أيضا. وذكرت التقارير الصحفية مؤخرا أنه أدين بتهمة الردة، ومن المأمول أن يؤخذ بالرأي الذي أعرب عنه الرئيس خاتمي مؤخرا وهو أنه لا يجوز اتهام المنتقدين للحكم بأنهم مرتدون أو كافرون.

٣ - وأردف قائلا إن الأخبار ذكرت في الأسبوع الماضي أن الهيئة القضائية تواصل مضايقة وإغلاق أجزاء من الصحافة الإصلاحية. وخلص إلى القول بأن هناك بعض

التقدم في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ولكن العملية بطيئة ولا تزال تواجه عقبات هائلة.

٤ - **السيد علائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن رصد حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية دوافعه سياسية، واستدرك قائلا إنه لا يشكك في موضوعية المقرر الخاص، ولكنه يعترض على المنظور الذي اتخذه في تقريره. إذ يجب من حيث المبدأ، في تقييم أي حالة لحقوق الإنسان، أن يؤخذ في الاعتبار السياق السياسي العام. فإن وقوع بعض التصرفات غير المرغوب فيها لا يعني بحد ذاته أن الحالة ككل لم تتحسن. فالسياق السياسي في جمهورية إيران الإسلامية هو اتجاه صادق نحو الإصلاح يستهدف إضفاء الطابع المؤسسي على المجتمع المدني وتعزيزه، وضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبناء المؤسسات الديمقراطية. أضف إلى ذلك أن الإنجازات التي حققتها الإصلاحات واضحة لكل ذي عين، سواء في الانتخابات العديدة للممثلين على جميع المستويات أو في إنشاء مؤسسات مثل لجنة حقوق الإنسان الإسلامية.

٥ - وتابع قائلا إن المجتمع في بلده يمر في فترة تغيير دينامي، وإن ثمة تقدما يجري إحرازه كما ذكر المقرر الخاص في بيانه. وقال إن هناك بطبيعة الحال نكسات وهناك عقبات ينبغي التغلب عليها، وهو أمر ينطبق على جميع الحركات الإصلاحية، ومن ثم لا يجوز أن يكون لهذه الأمور دور حاسم في الحكم على الحالة ككل. فالمسألة ليست أن العملية بطيئة، فالتقدم جار ولا مبرر على الإطلاق لاتخاذ قرارات بشأن رصد حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٦ - وأشار إلى تقرير الممثل الخاص قائلا إنه اعتمد في نقده على معلومات مغلوطة عن الأذربيجانيين. ولا يرى كيف تمكن معاملتهم كأقلية لها مشاكل بينما يشغلون عددا كبيرا من المناصب الرئيسية في جميع المستويات الحكومية.

٧ - **السيد باران** (إسرائيل): قال إن الممثل الخاص كان على حق في توجيه الانتباه إلى محنة اليهود الإيرانيين الذين احتجزوا لأكثر من سنة دون توجيه أي تهمة إليهم، وذلك انتهاك للمبادئ الدولية والقوانين الإيرانية. فقد فشلت السلطات الإيرانية في تحديد التهم ضدهم وحُرموا من الاتصال بمحامين مدة تتجاوز السنة، إلى أن عينت المحكمة محامين لهم. وقال إن هذه الإساءة الخطيرة للعدل أثارت سخط العالم على مواصلة احتجاز أشخاص أبرياء، ودعا إلى الإفراج عنهم بلا قيد أو شرط. واستطرد قائلا إنه يتوقع من البلد الذي كان البادئ في القرار المتعلق بإقامة ''حوار بين الحضارات''، وهو قرار أيده وفده في الجمعية العامة، أن يسلك غير هذا السلوك تجاه الأقلية اليهودية على أرضه، وأن يكون موقفه على العموم مختلفا إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط.

٨ - **السيدة حجاجي** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت، كلما أثير موضوع حقوق الإنسان في البلدان الإسلامية، ينصب التركيز على حقوق المرأة. وتصبح قطعة النسيج تلك، المسماة بالشادور ضارة بصحة المرأة، وفقا لما جاء في تقرير الممثل الخاص، لا بل وتصبح في رأي البعض سببا في تساقط شعر المرأة، هذا مع العلم بأن ارتداء الشادور ليس إلزاميا إلا في ثلاثة بلدان إسلامية. أما في غير تلك البلدان، ومنها الجماهيرية العربية الليبية، فإن للمرأة أن تختار ارتداء الشادور أو عدم ارتدائه. وفي بعض الأحيان ترتدي الفتيات الشادور مع أن أمهاتهن لا ترتدينه. ويجب أن تكون المرأة في جميع أنحاء العالم حرة في أن ترتدي الملابس التقليدية إذا شاءت.

٩ - وقالت، فيما يتعلق بحرية التعبير، إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تعترف بأن الحقوق والحريات يجب أن تخضع لبعض القيود من قبيل مقتضيات النظام العام. وأضافت أن هناك حاجة واضحة إلى قيود على حرية التعبير لأن من السهل إساءة استعمالها لإثارة الكراهية العرقية وكراهية الأجانب وما إلى ذلك.

١٠ - أما فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج فقالت إن من المعروف أن الفتيات والفتيان في البلدان الإسلامية يتزوجون في سن مبكرة بيد أن هناك تحركات لرفع الحد الأدنى لسن الزواج بحيث لا يستطيعون الزواج في سن العاشرة أو الحادية عشرة.

١١ - وقالت فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، إنها عقوبة منصوص عليها في القرآن وتطبق في البلدان الإسلامية. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية تقع على الطريق التقليدي لتهريب المخدرات وتحتاج إلى عقوبة الإعدام لردع تجار المخدرات ومعاقبتهم.

١٢ - وتابعت تقول إن الممثل الخاص يرى أن مجلس الوصاية يمثل عقبة هامة أمام مواصلة تعزيز الديمقراطية في جمهورية إيران الإسلامية ولكنه لا يدعو إلى حله. وينبغي له، كغيره من الممثلين والمقررين الخاصين، أن يعمل في حدود ولايته، وليس لهم أن يتدخلوا في الترتيبات السياسية الداخلية للبلدان. وأوضحت أن جمهورية إيران الإسلامية ما زالت تمر في فترة انتقال بعد الثورة الإسلامية التي وقعت منذ ٢٠ عاما، وأن للشعب الإيراني نفسه أن يقرر ترتيباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١٣ - وأردفت قائلة إنها لا تتفق مع المقرر الخاص في أن النظام القضائي في جمهورية إيران الإسلامية ليس عادلا ولا ترى سببا للربط بين الأقليات الدينية وعقوبة الإعدام أو غيرها من أشكال العقوبة. وسألت لماذا خص بالذكر حالة اليهود الإيرانيين مع أن هناك أيضا مواطنين آخرين متهمين؟ فإذا كانوا مذنبين وجبت معاقبتهم على الرغم من التهديدات بالانتقام التي توجهها بلدان أجنبية معينة. ووجهت الانتباه إلى أن لليهود الإيرانيين مدارسهم الخاصة وصحافتهم وجمعياتهم الاجتماعية والثقافية، ويتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الإيرانيون الآخرون.

١٤ - واقترحت أن يسأل الممثل الخاص نفسه لماذا لم يُدع لزيارة جمهورية إيران الإسلامية منذ عام ١٩٩٦، مع أن لجنة حقوق الإنسان اعترفت بالتقدم المحرز في احترام حقوق الإنسان في ذلك البلد.

١٥ - **السيد لا ييفان** (الصين): أكد أن جمهورية إيران الإسلامية أحرزت تقدما في ميدان حقوق الإنسان، على أنه قد لا يكون بقدر التقدم الذي أحرزته بعض البلدان الأخرى. وفي الواقع لا يوجد بلد في العالم يستطيع الادعاء بأنه لا يحتاج إلى مزيد من التدابير لتصحيح أوجه قصور في ميدان حقوق الإنسان. وقال إن جمهورية إيران الإسلامية، كما ذكر ممثلها، في وسط عملية تغيير طويلة تستهدف تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد سيادة القانون. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يشجع التغيير نحو الأفضل في المجتمع الإيراني بدلا من جعله موضوعا لقرارات وآليات خاصة لحقوق الإنسان.

١٦ - **السيد كوبيتهورن** (الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان لحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): قال، ردا على التعليقات التي أبديت، إنه يتفق مع ممثل جمهورية إيران الإسلامية في أن السياق السياسي مهم للغاية، وأن المهم هو الاتجاه العام في حالة حقوق الإنسان. وأوضح أنه قد كان ثمة تقدم، خلال السنوات الثلاث الماضية، في تعزيز المجتمع المدني الإيراني وفي سيادة القانون وهي، في رأيه تغييرات، لا يمكن الرجوع عنها.

١٧ - وقال، ردا على تعليقات ممثلة الجماهيرية العربية الليبية، إنه فيما يتعلق بآثار ارتداء الشادور، كان ينقل التعليقات التي أبدتها له نساء إيرانيات. وفيما يتعلق بمحاكمة اليهود الإيرانيين كان واضحا في الفقرة ٣٩ من تقريره أن المحاكمة المشار إليها شملت يهودا ومسلمين. وأشار إلى تعاون الحكومة الإيرانية معه قائلا إنها كانت متعاونة بطرق عديدة وإنها زودته بقدر كبير من المعلومات. أما السؤال عن سبب عدم دعوته لزيارة البلد فينبغي أن يوجه إلى الحكومة الإيرانية.

حالة حقوق الإنسان في رواندا (A/55/269)

١٨ - **السيد موسللي** (الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان لحالة حقوق الإنسان في رواندا): قال، في عرض تقريره (A/55/969)، إنه يشعر بمنتهى الارتياح للحالة العامة لذلك البلد بعد انقضاء ست سنوات على الإبادة الجماعية التي أودت بحياة ما يقرب من مليون إنسان. وكما ذكر في تقريره، فقد عاد نحو ثلاثة ملايين من اللاجئين والعائدين (الفقرة ٣٨). وأعيد إدماج هؤلاء عموما في المجتمع الرواندي، وهذا إنجاز غير عادي بأي مقياس.

١٩ - وقال إن الحالة الأمنية العامة، كما ذكر في تقريره (الفقرات ٢٥-٣٥)، قد تحسنت تحسنا ملحوظا منذ عام ١٩٩٨، على الرغم من استمرار وقوع حوادث قتل واختفاء من آن لآخر، فقد أصدرت السلطات المدنية والعسكرية أوامر مشددة بمعاقبة أفراد قوة الشرطة أو الجيش الذين يخالفون الأوامر أو يرتكبون انتهاكات. على أنه لا يزال ميل ما يسمون بقوات الدفاع المحلية إلى إساءة استخدام سلطتهم في حالات معينة أحد مصادر القلق. ولكن رواندا على العموم، مقارنة بالوضع السائد في بعض البلدان المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى، يمكن اعتبارها جزيرة الاستقرار والأمن النسبي.

٢٠ - وفيما يتعلق بالأزمة في السجون الرواندية (المرجع نفسه، الفقرات ٩٧-١٠٢)، قال إن العدد الكلي للسجناء ما زال عاليا للغاية، خصوصا لعدم وجود ملفات تبين أسباب التوقيف لمعظم المسجونين منذ عام ١٩٩٦. وأضاف أن أوضاع السجون محزنة، حيث يظل بعض النزلاء أياما بدون طعام. وفي بعض الحالات يبلغ اكتظاظ السجون درجة بجعل المسجونين يتناوبون الجلوس والنوم.

٢١ - وأشار إلى بطء النظام القضائي في إنجاز الدعاوى وإنهاء المحاكمات قائلا إنه بلغ من الشدة درجة يُقدر فيها أن النظر في جميع الدعاوى الباقية المتصلة بالإبادة الجماعية يحتاج إلى ٢٠٠ سنة. وفي هذا السياق، كان اقتراح الحكومة تطبيق نظام ''مجلس الحكماء'' (gacaca)، وهو نظام القضاء التقليدي للبلد (المرجع نفسه، الفقرات ١٥٦-١٧٦) جديرا برفيع الثناء، شريطة أن يحترم هذا النظام الضمانات الأساسية. وقد صدرت قوانين محلية ذات صلة بالموضوع ومن المحتمل أن يقام المجلس في أوائل عام ٢٠٠١. وسيقوم ممثلو المجتمع المدني في رواندا، وبخاصة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة المصالحة والوحدة الوطنية بالرصد الدقيق لعملية تطبيق النظام الذي سيجري تحت إشراف المحكمة العليا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الموارد اللازمة للدعم اللوجستي والتدريبي اللازم لضمان فعالية النظام.

٢٢ - وقال، فيما يتعلق باحتجاز الأطفال (الفقرات ١٢٥-١٣٠)، إن الحكومة قررت الإفراج عن جميع المحتجزين الذين كانوا قاصرين عندما جرى توقيفهم، وإيلاء الأولوية في ظل نظام القضاء التقليدي للدعاوى التي كان فيها الأطفال ما بين ١٤ و ١٨ سنة من العمر عند توقيفهم. وإذا ما أدينوا فستخفض أحكامهم إلى النصف.

٢٣ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٠٨ من التقرير، فإن حالة أطفال الشوارع ما زالت من دواعي القلق الشديد؛

فهؤلاء الأطفال إما يتامي أو جاءوا من أسر معدمة. وحينما يلقى القبض على هؤلاء الأطفال لسرقات صغرى أو غيرها من الجرائم يوضعون في مراكز احتجاز غالبا ما تكون في حالة لا إنسانية. وناشد الممثل الخاص اليونيسيف في رواندا والسلطات والمنظمات المدنية أن تضع برامج لدعم أطفال الشوارع وإعادة تأهيلهم.

٢٤ - وأشار إلى حالة النساء اللائي نجون من الإبادة الجماعية فقال إنها حالة مأساوية بوجه خاص. فقد تعرض معظمهن للاغتصاب ولكنهن لا يجرؤن على الكلام أو اتهام مغتصبيهن. وكانت المحاكمات المتغلقة بالاغتصاب قليلة جدا و لم تُدفع أي تعويضات إلى الضحايا. فالنساء يحتجن إلى الدعم والتوجيه الكافيين حول كيفية التعامل مع الصدمات التي تعرضن لها وتعويضهن. وأعرب الممثل الخاص عن سروره إذ رأى أن بعض المنظمات، كمنظمة رصد حقوق الإنسان، عرضت درايتها الفنية في هذا المجال، وأعرب عن أمله أن تقبل الحكومة عرضها.

٢٥ - وقال إن رواندا، كما بين في تقريره (الفقرات ٣٦-٤٤)، ما زالت تواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بإعادة إدماج المشردين واللاجئين العائدين بسبب نقص الموارد. وتشير التقارير إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تتلق أي أموال لأعمال إعادة الدمج، في حين يبدو أن المجتمع الدولي يعتقد أنه ينبغي للوكالات في رواندا أن تركز بدرجة على التنمية أكثر من تركيزها على تقديم المساعدة إلى العائدين. وقال إن ممثل المفوضية بالإنابة في رواندا قلق جدا إزاء هذا الوضع، الذي خلق توترا بين العائدين القدماء والعائدين الجدد. وينبغي تقديم المساعدة الدولية لإعانة المفوضية على مساعدة العائدين.

٢٦ - وعلى الجانب الإيجابي، أتاح مؤتمر القمة الوطني الأول المعني بالوحدة والمصالحة، الذي عقد في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠، الفرصة للروانديين من جميع الفئات ومن أماكن الهجرة، للمشاركة في حوار صريح حول كيفية بناء مجتمع قائم على الوحدة والمصالحة والتنمية. وقد أبرزت النتائج التي انتهى إليها مؤتمر القمة دور العدل وحقوق الإنسان في عملية المصالحة وضرورة استئصال الفقر. وحُثت الحكومة على استنباط برامج لتمكين المرأة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى من المشاركة في التنمية الوطنية وفي عملية المصالحة.

٢٧ - وقال إنه قد تم مؤخرا وضع برنامج للمساعدة والتعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بعد مناقشة مبادرات كثيرة في هذا الصدد. وكان ذلك إيذانا بفتح فصل جديد في التعاون بين رواندا والمفوضية. وقال إن اللجنة الوطنية ستكون هي القاعدة المؤسسية ومحور التركيز للمشروع، ولكن المقصود مع ذلك، هو أن تؤدي أنشطة بناء القدرة إلى تعزيز الروابط بين اللجنة ومؤسسات المجتمع الدولي وقطاعاته المعنية بقضايا حقوق الإنسان.

٢٨ - وقال إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، كما جاء في تقريره (الفقرة ٢٤٦)، استفادتا كثيرا من الدعم الذي تلقتاه من فريق ''أصدقاء اللجنتين''، وهو هيئة تضم ممثلين للبلدان المانحة ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتجتمع بانتظام لتبادل الآراء وتقديم الدعم والعمل كـ ''مجلس سبر''. وأوصى الممثل الخاص بأن تنضم اللجنة الدستورية المنشأة حديثا إلى الفريق لكي تستفيد من مشورته ودعمه.

٢٩ - وقال، لقد تحقق تقدم كبير في رواندا بفضل جهود حكومتها وشعبها، بيد أنه يمكن أن يتقوض عملهما بالأزمات والصراعات التي تمس منطقة البحيرات الكبرى. ولذا فإن من الأساسي تحقيق السلام والأمن والقضاء على

الفقر في تلك المنطقة. ويقع على عاتق جميع الساعين إلى تعزيز حقوق الإنسان والعدل والديمقراطية والتنمية في ذلك الجزء من العالم واجب اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة الامتثال التام لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار لعام ١٩٩٩ من جانب جميع الأطراف الموقعة على ذلك الاتفاق.

٣٠ - **السيد موتابوبا** (رواندا): شكر الممثل الخاص على مساعدة حكومته في جهودها من أجل تعزيز حقوق الإنسان في رواندا وفي تعبئة الدعم الدولي لإنعاش رواندا عقب الإبادة الجماعية التي شهدت موت مليون شخص. وقال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومختلف الحكومات والمنظمات الدولية قد قدمت دعما قيما في هذا المجال.

٣١ - وقال إن مسألة حقوق الإنسان تحتل، منذ عام ١٩٩٤، مكانا عاليا في جدول الأعمال السياسي لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة. وقد ولت أيام الإفلات من العقوبة. وأشار إلى أن المفوضة السامية لاحظت التقدم السريع المحرز كما لاحظه غيرها من الزائرين الدوليين.

٣٢ - وأوضح أن تحقيق المزيد من التحسين يتوقف على حل الحالة في منطقة البحيرات الكبرى ككل. واتفاق لوساكا الذي جُدد حديثا يمثل الإطار الوحيد القابل للحياة من أجل السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يرد أي ذكر لانتهاكات الرئيس كابيلا وحلفائه للاتفاق، أما إذا ردت رواندا وحلفاءها على تلك الانتهاكات، فلن تجد سوى قلة قليلة تلتزم الصمت. فإن لم يُحترم إطار السلام، وإذا ما واصلت قوات الشر ترويج أيديولوجيتها في الإبادة الجماعية والكراهية، وإن لم تجر معالجة الأولويات، فلن يكون ثمة أي أمل في تحقيق سلام دائم واحترام لحقوق الإنسان في رواندا أو في سائر المنطقة.

٣٣ - وأردف قائلا إن تأجيل عملية السلام ما زال يؤدي إلى تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، التي تولد مزيدا من التشرد للناس. ويجب على مجلس الأمن ألا يتنازل عن مسؤولياته ثم يلوم الآخرين على توليهم تلك المسؤوليات. وينبغي للأمم المتحدة أن تحث جميع الأطراف التي تستعمل قوات الإبادة أو تحمي هذه القوات على ''التنازل عن كبريائها'' والعمل من أجل السلام. ويجب إذا لزم الأمر، إرغام تلك الأطراف على ذلك، وستكون حكومة رواندا مستعدة لدعم المنظمة في ذلك المسعى.

٣٤ - وأشار إلى الصليب الأحمر الرواندي قائلا إنه يسعى إلى توفير مرافق إيواء لأطفال الشوارع. ويقوم الاتحاد الأوروبي وألمانيا والصليب الأحمر بتقديم الدعم الأولي، وتساهم حكومة رواندا بنسبة ٦٠ في المائة من الدعم اللازم.

٣٥ - وقال إن الحكومة على علم بالأوضاع المزعجة في بعض سجون البلد، مما يدل على عدم توفر الموارد أكثر مما يدل على أي انتهاك متعمد لحقوق الإنسان.

٣٦ - وأضاف أن العائدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية يستطيعون أن يشهدوا بتجربتهم الإيجابية، فيما يتعلق بإعادة إدماجهم في المجتمع الرواندي، أمام أي من أعضاء اللجنة الذين ما زالوا في شك من الحالة على الطبيعة.

٣٧ - وشدد على وجوب ملاحقة جميع مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية من جانب جميع الدول الأعضاء بالرغم من حد الـ ١ ٠٠٠ كيلومتر الذي أقامته بعض الحكومات التي تدعي وهميا بأنها تدافع عن حقوق الإنسان.

٣٨ - وقال إن نظام ''مجلس الحكماء'' وهو نظام القضاء التقليدي القائم على المشاركة، حظي بالتأييد من جهات عديدة. وستواصل حكومته تجويد هذا النظام برجاء أن يخفف من حدة اكتظاظ السجون وتعجيل المصالحة.

٣٩ - وفيما يتعلق بإنشاء المستوطنات الجماعية أو ''استيطان القرى'' (A/55/269، الفقرات ٢١٢-٢٢٤)، قال إنها عملية لا تختلف عن عملية بناء العُزب السكنية في أمريكا

الشمالية أو على الطراز الأوروبي. وهؤلاء، الذين شهدوا هذه السياسات في التطبيق العملي عام ١٩٩٩ أدركوا مزاياها. وبناء على ذلك حث أكبر عدد ممكن من الممثلين على زيارة رواندا وغيرها من بلدان المنطقة لمشاهدة الحقائق على الطبيعة.

٤٠ - وأعرب عن الأمل في أن يلبي المجتمع الدولي دعوة الممثل الخاص لدعم الجهود الرامية إلى تحسين الوضع ليس في رواندا فقط بل في منطقة البحيرات الكبرى ككل.

٤١ - **السيد كابنغا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن وفده فوجئ على نحو غير سار بالطريقة التي عالج بها الممثل الخاص موضوع الاعتداء المسلح الذي قامت به رواندا على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٢ - وأوضح أن الممثل الخاص أشار في الفقرة ١٨ من تقريره (A/55/269) إلى غزو رواندي للأراضي الكونغولية وأوحى بأنه كان غزوا ناجحا. ألم يكن يدرك أن هذه الاعتداءات تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة؟

٤٣ - وقال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما ذكر في الفقرة ٢٤ من التقرير، يقيم علاقة مباشرة بين الأمن وحقوق الإنسان حيث ينص على أن لكل شخص الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي. وإن وفده ليتساءل إن كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية مشمولة بهذه الوصفة. وفي أي حال، لا يمكن استخدام مشاكل الأمن مبررا لتنصل رواندا من التزاماتها بموجب الصكوك الدولية أو مبررا لانتهاك السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فرواندا مسؤولة عن نهب الموارد الطبيعية، وذبح الكونغوليين وبقر بطون الحبالى الكونغوليات ودفن النساء أحياءا. ومن المؤكد أن للشعب الكونغولي أيضا الحق في الحياة.

٤٤ - وتابع قائلا إنه ينبغي للممثل الخاص أن يقارن بين معلوماته ومعلومات المقرر الخاص وأن يتعاون معه تعاونا وثيقا فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن تفسيراتهما للحالة في منطقة البحيرات الكبرى متعارضة كل التعارض. وأوضح أن هذه التصورات تميل إلى إعاقة التوصل إلى حل للوضع في المنطقة، لأن ما من صورة لحقوق الإنسان في رواندا يمكن أن تكون موضوعية إذا غفلت عن ذكر الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها رواندا ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٥ - وقال إن رواندا أعلنت، منذ عام ١٩٩٦، أنه لا يوجد أي لاجئين روانديين في أي مكان في العالم، ومع ذلك ذكر الممثل الدائم في الفقرة ٣٩ من تقريره أن نحو ٤٥٠٠٠ لاجئ رواندي عادوا من جمهورية الكونغو الديمقراطية ما بين كانون الثاني/يناير و أيار/مايو عام ٢٠٠٠. فهؤلاء كانوا من المدنيين الروانديين الذين لم يشاركوا في القتال ووفرت لهم حكومته حماية خاصة اتساقا من التزاماتها الدولية. وفي المقابل، لم تبدر من رواندا أي بادرة لصالح اللاجئين الكونغوليين الذين رحلوا إلى رواندا في بداية الحرب. وقال إن وفده يريد أن يعلم كيف يعرف الممثل الخاص حقوق الإنسان، ما دامت لم ترد في تقريره أي توصية يحث بها الحكومة الرواندية على الإسراع في عودة المرحلين الكونغوليين.

٤٦ - وقال، إذا كانت حقوق الإنسان مكفولة للجميع، بمن فيهم المشتبه في ارتكابهم جرائم، فإن وفده يتساءل كيف يمكن للممثل الخاص أن يصف الغزو بالنجاح في الفقرة ١٨ من تقريره، بلهجة الموافقة، على موت المدنيين الهويتيين؟ فهل من الطبيعي للمدافع عن حقوق الإنسان أن يرحب بموت إنسان حتى لو كان ذلك الإنسان مجرما؟

٤٧ - وقال إن وفده يريد أن يسمع آراء الممثل الخاص في هذه المواضيع. وشكر أيضا الممثل الخاص على تسهيله عمل اللجنة المشتركة للتحقيق فيما يُزعم من انتهاكات لحقوق

الإنسان ومخالفات للقانون الإنساني الدولي في زائير السابقة ما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

٤٨ - **السيد موتابوبا** (رواندا): رد على ملاحظات ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، قائلا إن القول بأن حكومة رواندا أنكرت أن هناك أي لاجئين روانديين خارج رواندا إنما هو تشويه للحقائق. فقد كانت دائما تعترف بوجود لاجئين روانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى في الحالات التي كانت حكومة هذه الأخيرة تنكر وجودهم فيها. وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية ضد مخيمات اللاجئين عام ١٩٩٦، أكد على أن تلك المخيمات أصبحت مراكز تدريب للقوات الإبادية نفسها التي نشرت الخراب في بلده، وقال إن حكومته تأسف، أولا وأخيرا، لأي خسارة في الأرواح حدثت نتيجة للعمليات الضرورية جدا ضد تلك المخيمات، لأن المتأثرين بتلك العمليات هم من أبناء شعبها هي.

٤٩ - وأضاف أنه لليس صحيحا أن مدنيين كونغوليين كانوا قد رحّلوا إلى رواندا، وإلا لكان قد ود ذكر ذلك في تقارير المنظمات غير الحكومية ومجموعات حقوق الإنسان، وفي الحقيقة كان هناك لاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية تلقوا الرعاية في رواندا، ولكن حكومته لم تقم قط بترحيل المواطنين الكونغوليين قسرا؛ وتساءل إن كان ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يخلط بين هؤلاء المرحّلين المزعومين والمقاتلين الروانديين العائدين.

٥٠ - **السيدة حجاجي** (الجماهيرية العربية الليبية): أكدت أن لشعوب أفريقيا تراثا مشترك وقالت إن الصراعات العرقية الحالية، التي يحاول الأفارقة إيجاد حل أفريقي لها، هي من نتائج التقسيمات المصطنعة التي فُرضت على قبائل أفريقيا في عهد الاستعمار. وأشارت إلى أن حكومتها دعت القادة الأفارقة إلى إجراء مناقشات حول الطرق الممكنة لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. لقد تأخر المجتمع الدولي جدا في الرد على عمليات الإبادة الجماعية في رواندا، ولعله يحاول الآن التعويض عن ذلك الإخفاق بإبداء الاهتمام مؤخرا بذلك البلد. ويجب على بلدان المنطقة نفسها أن تعمل على تعزيز الاستقرار، وتحتاج رواندا خاصة إلى المساعدة من المجتمع الدولي للتغلب على الفقر، وعلى مشكلة اللاجئين وآثار الإبادة الجماعية. واعترفت، في هذا السياق، بجهود المنظمات غير الحكومية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لهذه الغاية.

٥١ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى نظام عدل فعال، أكدت أن لدى جميع البلدان الأفريقية أشكال تقليدية للعدل لا توازي بالضرورة نُظم العدل الأوروبية أو الأجنبية، وقد لا تكون معروفة للمراقبين الأجانب. وقالت إن نُظم العدل هذه تقوم على أساليب تقليدية للمصالحة وشددت على الحاجة إلى الاستفادة من هذه الطرق التقليدية بدلا من السعي إلى فرض أشكال العدل الأوروبية أو غير الأوروبية.

٥٢ - **السيد موسللي** (الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان لحالة حقوق الإنسان في رواندا): شكر ممثلي رواندا والجماهيرية العربية الليبية على تعليقاتهما ووافق الأخيرة على أن لأفريقيا تقاليدها الخاصة وأن من الخطأ فرض مؤسسات أجنبية على شعوبها. وفيما يتعلق ببيان ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكد أن الغرض من تقريره هو وضع توصيات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وليس تقديم أي بيان سياسي. وقال إنه بذل قصاراه لحماية مصالح شعب رواندا والمنطقة، وكرر الإعراب عن قلقه العميق للحالة في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية، التي كانت تعرضت للسلب والنهب وكان فيها السكان المدنيون رهائن بالفعل.

٥٣ - ووافق على أن المجتمع الدولي كان بطيئا في العمل حينما ووجه بالإبادة الجماعية في رواندا وقد دفع السكان المدنيون ثمن ذلك التباطؤ. ولذلك كان من المُلِح الآن أكثر من ذي قبل أن ينفذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار عام ١٩٩٩ تنفيذا كاملا باعتباره الوسيلة الوحيدة لضمان حقوق الإنسان في رواندا وفي المنطقة. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير منذ عام ١٩٩٧، فليس لدى الحكومة بديل عن مواصلة التشجيع على تهيئة مناخ للمصالحة، ويجب على المجتمع الدولي، برغم المعارضة الداخلية، أن تدعمها في تلك الجهود.

مناقشة عامة في البنود الفرعية ١١٤ (ب) و (ج) و (د) و (هـ)

٥٤ - **السيدة كينغ** (الولايات المتحدة): تحدثت في إطار البند الفرعي ١١٤ (ج)، فشددت على عالمية حقوق الإنسان وقالت إن حكومتها ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وقياس التقدم المحرز في هذا المجال بمنتهى الجدية. وقالت إن الحكومات التي راعت حقوق الإنسان حسّنت الحياة اليومية لشعوبها، وإن أول انتصار عظيم للأمم المتحدة، وهو انهيار الاستعمار، فَتَح باب أمل جديد للملايين من الناس بينما يجري في الوقت نفسه وضع صكوك جديدة تتعلق بحقوق الإنسان. وأشارت إلى دور المنظمات قائلة إنها غذت عملية حقوق الإنسان وتغذت بها لدرجة أصبحت معها من أنشط المشاركين في تعزيز حقوق الإنسان.

٥٥ - وفي أوروبا، سقط حلف وارسو وبسقوطه كسبت شعوب منطقة البلطيق وأوروبا الوسطى والشرقية حريتها وفرصتها لاختيار حكوماتها. وكان أعظم انتصار لحقوق الإنسان هو إسقاط سلوبودان ميلوسيفيتش في الآونة الأخيرة، مما سيعود بالنفع على المنطقة بكاملها، ورحبت باعتزام حكومة كوستونيكا توطيد الديمقراطية. وقالت إنه على الرغم من أن حياة الملايين تحطمت بالكراهية العنصرية في يوغوسلافيا السابقة، فقد بدأ عهد جديد يُعترف فيه بحقوق الإنسان وفي وسع شعوب المنطقة الآن، بالدعم الدولي، أن تشرع في بناء حياة ومؤسسات جديدة.

٥٦ - وقالت إنها ترحب، في هذا السياق، بالتقدم الهام الذي أحرزته حكومة كرواتيا في مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وترحب أيضا بالنضوج السياسي الذي أبدته جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في تجنب الصراع الذي أوقع ما أوقع من الدمار والخراب في جيرانها. وقالت إنها، على الرغم من وقوع بعض حوادث العنف أثناء الانتخابات الأخيرة في هذا البلد، تُرحب بتعهد الحكومة بمعالجة الشواغل التي أعربت عنها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفيما يتعلق بكوسوفو، أعربت عن أسفها لعدم اشتراك الأقلية الصربية في الانتخابات الأخيرة، ولكنها لاحظت أنهم اختاروا ألا يشاركوا وأن الانتخابات كانت حرة وعادلة.

٥٧ - وقالت إن البلد الأوروبي الوحيد الذي يواصل قمع المنشقين والصحافة والمجتمع المدني هو بيلاروس، والانتخابات البرلمانية الأخيرة لم تكن حرة ولا عادلة ولا شفافة، وإن عددا كبيرا من المواطنين لم يدلوا بأصواتهم، مما اضطر السلطات إلى تزوير النتائج، بيد أن محاولات النظام أن يوقف التقدم ستفشل حتما.

٥٨ - وقالت إن الاتحاد الروسي حاليا هو بلد ديمقراطي ولكنها تشعر بالقلق إزاء الصراع المتواصل في تشيشنيا والأخبار عن وقوع انتهاكات يومية لحقوق الإنسان هناك. وأردفت قائلة إن على المجتمع الدولي أن يعرض مساعدته على الأطراف بهدف تحقيق تسوية سياسية، إذ لا يمكن بغيرها تعزيز المصالحة وإعادة الاستقرار إلى المنطقة. وقالت إن حكومتها والمجتمع الدولي دأبا على مناشدة روسيا أن

تنهض بالتزاماتها الدولية، مما أدى عنه بعض التقدم يتمثل في السماح لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية بالعمل. وفي تعيين الممثل الخاص للرئيس لحالة حقوق الإنسان في تشيشنيا. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة وما زال المسؤولين عنها يفلتون من العقاب، وذلك من شأنه أن يخلق ثقافة الإفلات من العقاب وتشجيع القيام بالمزيد من الإساءات. وأوضحت أنه يجب على الطرفين أن يعملا معا لتحقيق حل سياسي من شأنه أن يضع حدا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ويجلب السلام إلى تلك المنطقة المضطربة.

٥٩ - وأعربت عن القلق إزاء انعدام الحرية والتعددية السياسية في وسط آسيا: فالانتخابات في أوزبكستان عام ١٩٩٩ لم تكن حرة ولا عادلة، والانتخابات البرلمانية في كازاخستان عام ١٩٩٩ كانت دون المعايير الدولية بكثير، وفي قيرغيزستان اتسمت الانتخابات الرئاسية الأخيرة بعيوب خطيرة، وأدت المعاملة السيئة للسياسيين المعارضين ووسائط الإعلام المستقلة والمنظمات غير الحكومية إلى تشويه سمعة البلد بصورة خطيرة. وتركمانستان لم تبذل جهدا يذكر للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وقالت، فيما يتعلق بأذربيجان، إن الانتخابات المقبلة ستكون اختبارا لالتزامها بالديمقراطية.

٦٠ - وانتقلت إلى أفغانستان، فقالت إنها أصبحت، تحت حكم طالبان، أكبر مورد للهروين في العالم ومقرا لأسامة بن لادن. وأضافت أن المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في أفغانستان دعا إلى التحقيق في أخبار التعذيب وإعدام السجناء بلا محاكمة وإلى إلغاء القوانين التي لا تتسق مع التزامات أفغانستان الدولية. فإن حرمان المرأة من حقوقها الأساسية لن يؤدي إلا إلى زيادة الصعوبة في معالجة الفقر وانعدام التنمية. وفي العراق، لا يزال الناس يعانون من الجوع والوحشية والقتل على يد قادتهم، وحثت جميع الأمم على دعم الولايات المتحدة في الدعوة إلى إنشاء محكمة جنائية خاصة لمحاكمة صدام حسين. وقالت، مشيرة إلى بورما، إن نظامها العسكري القمعي يواصل أيضا حرمان شعبها من الحق في حكم ديمقراطي وغيره من الحقوق الأساسية، ويواصل الإغضاء عن استغلال الأطفال كجنود وعمال وفي الأغراض الجنسية، مما يدل على افتقار مفزع إلى الكرامة والحشمة الإنسانية.

٦١ - وقالت إن وفدها يعرب عن أسفه لاستمرار الصين في قمع الانشقاق السياسي، مما يشكل انتهاكا واضحا للحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في التعبير عن الرأي وحق الاجتماع، فضلا عن قمعها للمعتقد الديني. وناشدت الصين أيضا أن تعامل عمالها باحترام وكرامة وأن توفر لهم حياة أفضل تليق بمساهمتهم في التنمية الاقتصادية للصين، ودعت كذلك إلى إغلاق معسكرات العمل القسري، وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، قالت إنه على الرغم من أن اجتماع القمة الأخير بين الزعيمين بعث على الأمل في السلام، ما زالت الولايات المتحدة وحلفاؤها ترقب بقلق الانتهاكات البغيضة لحقوق الإنسان، المستمرة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهو قلق أعربت عنه وزيرة خارجية الولايات المتحدة في زيارتها الأخيرة لبيونغ يانغ. وأشارت إلى إندونيسيا قائلة إن حكومتها الجديدة تحاول السيطرة على العسكريين والتعامل مع العدد الكبير من اللاجئين والمشردين وإحباط الحركات الانفصالية. وفي ظل هذه الظروف تُرتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تجري بلا ملاحظة ولا اعتراض ولا عقاب.

٦٢ - وأعربت عن ارتياحها لدفاع شعب كوت ديفوار عن الديمقراطية وإرغام الجنرال غواي على التزوح، وقالت إنها تضم إلى المجتمع الدولي في أمله أن تؤدي الترتيبات السياسية المؤقتة أو الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى قيام حكومة واسعة

القاعدة وديمقراطية. وبعد أن أشارت إلى عودة قدر من الاستقرار إلى سيراليون، دعت إلى إقامة محكمة محايدة للحكم في الأعمال البربرية التي ارتكبها أعضاء الجبهة الثورية الموحدة ضد غير المقاتلين مهما كانت أعمارهم. وفيما يتعلق بالسودان، أشارت إلى وحشية الحكومة إزاء شعبها نفسه، وقمع المخالفين والقمع الصارخ للحرية الدينية.

٦٣ - وانتقلت إلى نصف الكرة الغربي، فانتقدت بشدة حالة حقوق الإنسان التعيسة في كوبا حيث حرية الكلام وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها وحرية الاجتماع والنقل محدودة بشكل مفرط وليس لدى المواطن أمل في حرمة الخصوصيات أو المحاكمة العادلة أو المساومة الجماعية أو الحق في تغيير حكومتهم. وأردفت قائلة إنه على الرغم من حدوث بعض الانفتاح للكنائس وللمخالفين في فترة زيارة البابا في عام ١٩٩٨، فإن هناك تقارير حديثة تقول إن الحكومة بدأت في وقف هذه العملية. وذكرت أن الولايات المتحدة أرسلت، منذ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٩، إلى الشعب الكوبي أكثر من بليون دولار تمثل تبرعات ومبيعات مرخصة وتحويلات، وذكرت أنه، خلافا للتصور الشائع، يسمح دائما بالمبيعات الطبية، وأشارت إلى أنه جرى مؤخرا ترخيص المبيعات الزراعية. وأشارت إلى كولومبيا، من جهة أخرى، قائلة إن الحكومة أعلنت التزامها الصريح بتحسين حالة حقوق الإنسان التي تتأثر غالبا بالوحدات شبه العسكرية ووحدات حرب العصابات العاملة في المناطق التي يكون فيها حضور الحكومة ضعيفا. وقالت إن حكومتها، إذ تعمل مع الحكومة في تعزيز أجهزة إقامة العدل وآليات حقوق الإنسان وتدريب الوحدات العسكرية ووحدات شرطة مكافحة المخدرات، وفقا لأحكام حقوق الإنسان الدقيقة في تشريعات الولايات المتحدة ذات الصلة، تأمل في أن تساعد كولومبيا على حل مشاكلها العديدة، وإن كان ذلك سيحتاج إلى وقت طويل وإلى كثير من الجهد.

٦٤ - وختاما، وجهت أنظار الأعضاء إلى موقع الانترنت لوزارة خارجية الولايات المتحدة للحصول على تفاصيل كاملة عن حالة حقوق الإنسان في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، وللاطلاع على تقرير الولايات المتحدة إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، المقدم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وشددت على الأهمية التي توليها حكومتها للمناقشة الصريحة لحالة حقوق الإنسان في البلدان، حتى وإن كانت هذه المناقشة لا تروق لبعض البلدان. واختتمت قائلة إن الحل لا يكون بقمع المناقشة بل بتحسين حالة حقوق الإنسان داخل تلك البلدان.

٦٥ - **السيد شبكشي** (المملكة العربية السعودية): أشار، متحدثا في إطار البند ١١٤ (ب)، إلى أهمية معالجة حقوق الإنسان والقيم والمفاهيم النبيلة لهذه الحقوق بطرق تكفل حمايتها والارتقاء بها مع مراعاة الخصوصيات العقائدية والتقاليد التاريخية لمختلف الثقافات.

٦٦ - وقال إن مصدر حقوق الإنسان في المفهوم الإسلامي هو خالق هذا الكون، وهو الذي أكسبها قدسيتها وقوتها الإلزامية وعموميتها. وإن هذه الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الإسلام لم تقرر كمواعظ أخلاقية وإنما قررت كأوامر شرعية وواجبات دينية مفروضة.

٦٧ - وقال إن المملكة العربية السعودية تعتمد الإسلام قولا وعملا واعتقادا وأسلوب حياة. ويقوم نظام الحكم فيها على العدل والشورى والمساواة والحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية. وتقع على عاتق الدولة المسؤولية الأولى عن حماية حقوق الإنسان معتمدة في ذلك على دستورها الذي هو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ولم تألو الدولة جهدا في حماية وصيانة حقوق الإنسان، وقد قامت بإنشاء لجنتين منفصلتين لهذا الغرض إحداهما حكومية والأخرى غير حكومية.

٦٨ - وقال إن الحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها يعتبر جزءا أساسي من المبادئ والقيم التي تؤمن بها المملكة العربية السعودية، وهو غاية جليلة تلقي على الجميع دولا ومنظمات دولية تبعات ثقال، وتعتبر التعاون البناء بين الدول، آخذة في الحسبان التنوع الثقافي واحترام عقائد الآخرين، دعامة قوية. ومن شأن هذا التعاون أن يسهم في إثراء مفاهيم حقوق الإنسان وضمان قبولها عالميا.

٦٩ - وواصل قائلا إن الخطأ هو فرض قيم ما على الآخرين واعتبارها قيما عالمية، لأن القيم لا تصّدر ولكن تحتذى. والقيم التي تفرض تحت ضغوط ثنائية أو دولية تحمل في طياتها فسادها. أما القيم النبيلة فإن المجتمعات تتبناها ما دامت مفيدة لها ولا تتعارض مع معتقداتها وموروثها الثقافي.

٧٠ - وقال إن المملكة العربية السعودية حريصة على تعميق تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وقد انضمت إلى عدد من الصكوك الدولية آخرها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعكف حاليا على دراسة بقية الاتفاقات والصكوك الدولية تمهيدا للانضمام إليها.

٧١ - وأضاف أن بلاده حرصت على الفوز بعضوية لجنة حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣ رغبة منها بالإسهام مع بقية الأعضاء في تعميق المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان وإثرا ء التجربة الإنسانية في هذا المجال. وقال إن حكومته تثني على عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقدم الدعم لصناديق الأمم المتحدة الطوعية لحقوق الإنسان.

٧٢ - وقال إن المملكة العربية السعودية قامت بنشر مفاهيم حقوق الإنسان عبر مناهجها التعليمية وبرامج الرعاية الاجتماعية ومن خلال وسائل الإعلام عملا بروح الصكوك الدولية التي صادقت عليها. كما وضعت القوانين التي تحفظ حقوق المواطنين وغيرهم من المقيمين على أراضيها بروح المساواة وفقا لمبدأ عالمية الحقوق والواجبات معا وعدم قابليتها للتجزئة.

٧٣ - وقال إن المملكة العربية السعودية، التي يدين أهلها بالإسلام، ويقيم على أرضها أعدادا كبيرة من الأجانب، تولي مبدأ التسامح الديني اهتماما كبيرا باعتباره شرطا أساسيا للتمتع بحقوق الإنسان. وحقوق العمال الأجانب على أرضها مضمونة بالكامل كالمواطن السعودي، بما في ذلك إعفاؤهم من الضرائب وإعطاؤهم الحق في تحويل مداخيلهم إلى بلدانهم دون قيد أو شرط. والحق في حرية الحياة الخاصة للأفراد وممارسة شعائرهم الدينية في أماكن سكناهم. وفي السعودية، لا يجوز توقيف أحد أو حبسه إلا في ظروف محددة جدا.

٧٤ - وقال إن بلده على يقين من أن البشرية ستنمو وتترعرع في الألفية الجديدة عبر التعاون والاحترام المتبادل بين الشعوب. ويحدوه الأمل في أن يتحقق أهداف السلام والتعاون والمساواة والإخاء في إطار المشاركة واحترام التعددية الخاصة بالشعوب.

٧٥ - واستطرد قائلا إن الاهتمام بحقوق الإنسان ليس حكرا على أي مجتمع بعينه، وإنما هو مسؤولية جماعية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهد للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان أينما حدث بما في ذلك الأراضي العربية المحتلة حيث تتعرض أبسط حقوق الإنسان العربي للانتهاك الصارخ.

٧٦ - وثمة حاجة إلى المزيد من العمل للتصدي لحالات التمييز العنصري والتطهير العرقي والهجوم على المعتقدات والأديان، وذلك بغية خلق جو من التسامح المتبادل لتوطيد مبادئ حقوق الإنسان.

٧٧ - وأكد في ختام كلمته على أهمية التعامل بمعيار موضوعي وواقعي في معالجة قضايا حقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار لخصوصيات المجتمعات الثقافية، ولضمان عدم إساءة تفسير المفاهيم التي تقوم عليها آراء وعقائد معينة. وتضمن الموضوعية أيضا عدم استخدام مسألة حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٧٨ - **السيد جاياناما** (تايلند): تحدث في إطار البندين الفرعيين ١١٤ (ب) و (هـ)، فشدد على عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، وعلى أهمية إيلاء نفس الدرجة من الاهتمام للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال إن الحق في التنمية جوهري أيضا لتصحيح التفاوتات الاقتصادية والثقافية. وقال إن الحق في التنمية جوهري أيضا لتصحيح التفاوتات الاقتصادية وتعزيز رفاه الشعوب، لأن الأمم لا تستطيع أن تزدهر وأن تنعم بالاستقرار إذا ظلت مستويات عيشها منخفضة. بيد أنه، لكي تكون التنمية مستدامة يجب أن تضمن للأفراد حقوقهم الأساسية، كالحق في الغذاء والتعلم والمأوى والرعاية الصحية وحرية الاختيار، في إطار نظام تتكامل فيه الديمقراطية مع حقوق الإنسان.

٧٩ - قال إن التنوع الثقافي بين الشعوب والأمم يجب أن يراعى، ولكن لا يجوز التذرع بهذا المبدأ لإنكار حقوق الإنسان. فالثقافات كلها مع اختلافها تشترك في قيم أساسية مكرسة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، كالكرامة والحق في الحياة، والحرية من العوز، والتحرر من الخوف وسيادة القانون وتنفيذ هذه القيم الأساسية يتطلب وجود إرادة سياسية لدى الحكومات، والتعاون بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص والصحافة، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٨٠ - وقال إن حكومته تعمل، من جانبها، بقوة لتعزيز وضمان حقوق المواطنين التايلنديين بتعزيز سيادة القانون، ومعالجة مسائل حقوق الإنسان بطريقة شاملة من خلال التشريع والتعليم والمؤسسات ذات الصلة والتشارك مع كل من يعنيهم الأمر. ويضمن الدستور حقوق الإنسان للجميع، ويجري تعديل القوانين امتثالا للمعايير الدولية، ويهدف التعليم وحملات التوعية الجماهيرية إلى جعل المواطنين أكثر وعيا لحقوقهم؛ ويجري وضع خطة عمل وطنية للتعليم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقال إن حكومته تعمل، مستفيدة بخبرتها نفسها وخبرات الآخرين، على تعزيز الحكم الصالح والديمقراطية والمجتمع المدني والصحافة، التي يضمن الدستور لها حرية التعبير، وقد أسهمت إسهاما كبرا في الدفاع عن حقوق الإنسان. وهناك لجنة وطنية لحقوق الإنسان ستكون جاهزة للعمل قريبا، وينص الدستور على إنشاء أمين مظالم برلماني، ومحكمة إدارية ومحكمة دستورية، كلها لحماية حقوق الإنسان. ويجري إعداد مشروع خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان من شأنها أن تنظم وتنسق إجراءات جميع الوكالات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٨١ - وقال إن حكومته شاركت في أنشطة إقليمية تتعلق بحقوق الإنسان وساهمت في الجهود الرامية إلى إنشاء آلية لحقوق الإنسان داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN). وعلى الصعيد الدولي، أيد وفده جميع القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان أو شارك في تقديم هذه القرارات ويواصل ترويج مبدأ عالمية حقوق الإنسان.

٨٢ - وأثنى على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لجهودها التي لا تعرف الكلل وأشار إلى أن حكومته استضافت عددا من الحلقات الدراسية وحلقات العمل عن حقوق الإنسان. وقال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يوفر للمفوضية الموارد اللازمة لإنجاز أعمالها المتراكمة بازدياد. وأكد أن حكومته باقية على التزامها بتعزيز حقوق الإنسان

وسوف تواصل التعاون مع المجتمع الدولي في الوفاء بواجبها المتمثل في كفالة وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٨٣ - **السيد تشودهري** (بنغلاديش): تحدث في إطار البندين الفرعيين ١١٤ (ب) و (هـ)، فرحب بحفلة توقيع صكوك حقوق الإنسان الدولية في قمة الألفية، وقال إن بلده الآن طرف في جميع الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان. وعلى أن تصديق الدول كلها على هذه الصكوك ليس غاية في حد ذاته، وإنما المهم هو تنفيذها. ومن أجل ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز وترشّد نظام المعاهدات وأن تكفل تلبية الاحتياجات من الموارد. وينبغي للمنظمة أيضا أن تضاعف جهدها لتعزيز النهوج القائمة على الحقوق في التنمية وحفظ السلام والأنشطة الإنسانية.

٨٤ - وقال إن الآليات الوطنية المستقلة والفعالة تمثل، على الصعيد الوطني، أفضل الضمانات ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة التقنية الملحة إلى البلدان النامية من أجل المراجعة التشريعية وتلبية الاحتياجات من الإبلاغ وتنفيذ التوصيات والقيام بأنشطة التوعية وتدريب المسؤولين الحكوميين.

٨٥ - وأعرب عن ترحيب وفده بالاستمرار في إيلاء الأولوية للحق في التنمية من جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولكنه قال إن استنباط مؤشرات وطنية من خلال مبادرات مثل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لا ينبغي أن يسمح له بحجب الجانب الدولي للإعمال الكامل لذلك الحق. ولا يجوز أن تستخدم هذه المبادرات لإدخال شروط فيما يتعلق بتقديم المساعدة المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية.

٨٦ - واستطرد يقول إن الالتزامات الوطنية والدولية فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية تمثل وجهين لعملة واحدة، ولا يجوز إيلاء الأولوية لأحدهما على حساب الآخر. وأوضح أن وفده يرى بصورة قاطعة أن آلية المتابعة لتنفيذ الحق في التنمية يجب أن تنظر في صلاحية وضع صك دولي يتعلق بالحق في التنمية لأن الجهود المبذولة لتنفيذ هذا الحق تفتقر حاليا إلى الأساس القانوني الضروري.

٨٧ - وأشار إلى العولمة قائلا إنها ما زالت تقيم تحديات في وجه التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. وإن الانتشار غير المتوازن للتكنولوجيا الجديدة يحمل معه خطر التهميش. ولذا يجب إيجاد آليات وقائية للتصدي لإساءة استخدام التكنولوجيا الجديدة (وخصوصا عن طريق الانترنت) في نشر العنصرية والاستغلال الجنسي للأطفال والتعصب الديني. وعلاوة على ذلك، هناك نظم اقتصادية وتجارية بازغة لا تؤدي إلا إلى إبراز أوجه عدم المساواة، بما ينطوي عليه ذلك من آثار سيئة بالنسبة لحقوق الإنسان. وأضاف أن تزايد الحواجز في وجه تحركات اليد العاملة والهجرة بوجه عام يتفاقم بتراخي الانتباه إلى حقوق الإنسان للمهاجرين. وزادت العولمة أيضا من حدة الفقر وساهمت في نمو الاتجار غير المشروع بالأشخاص، ولا سيما النساء والفتيات.

٨٨ - وأوضح أنه يجب على المجتمع أن يتعاون لمواجهة ثقافة الإفلات من العقاب في انتهاكات حقوق الإنسان، ولكفالة تقديم كل من يرتكب مثل هذه الجرائم - كائنا من كان - إلى العدالة.

٨٩ - وختاما، قال إن وفده يقدر العمل الهام الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ويرحب بقرار تعيين ممثل خاص لمعالجة هذه الاحتياجات.

٩٠ - **السيدة غليكوروفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أعربت عن ترحيبها بالتطورات في ميدان القانون الدولي لحقوق الإنسان خلال الـ ٥٠ سنة الماضية. وقالت إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان - وبخاصة حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية - إنما هو مؤشر هام إلى تطور

الدول الديمقراطي. وأضافت أن حكومتها حريصة على تحسين العلاقات بين الأعراق المختلفة وقد سنت مؤخرا قانونا يمهد السبيل لتوفير التعليم العالي الخاص بلغات الأقليات.

٩١ - وقالت إن جهود المنظمات الإقليمية كمجلس أوروبا تتسم بأهمية خاصة. وإن حكومتها ترغب في إبراز أهمية صكين أوروبيين هما: الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الإقليات القومية والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، إذ ينطويان كلاهما على إمكانية تعزيز التفاهم والثقة بين البلدان الواقعة في المنطقة، وتعزيز استقرار المنطقة ككل.

٩٢ - وواصلت قائلة إن وفدها يؤيد تأييدا كاملا رأي المفوض السامي لحقوق الإنسان أن قيام ثقافة عالمية لحقوق الإنسان لا تتوافق مع الفقر ولذلك ينبغي أن يكون للقضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة أولوية رئيسية لدى كل مجتمع من المجتمعات ولدى الأمم المتحدة.

٩٣ - وأشارت إلى الجمعية الألفية قائلة إنها كانت فرصة لتقييم عمل المنظمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل إيلاء الأولوية لصيانة السلم والأمن الدوليين، ومنع النزاعات المسلحة، وحل النزاعات وتنمية الدول المتأثرة.

٩٤ - وشددت على وجوب معالجة الأسباب الجذرية للصراعات من خلال التدابير الوقائية قبل كل شيء. وقالت لقد أنشئ مؤخرا في سكوبيجي، العاصمة، لهذه الغاية، مركز دولي لمنع النزاعات وحلها. ولا يزال ''حلف الاستقرار'' يلعب دورا حاسما في خلق مجتمعات ديمقراطية مستقرة وفي تعزيز الازدهار الاقتصادي في جنوب - شرق أوروبا.

٩٥ - وأعربت عن ترحيب حكومتها بفتح البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل للتوقيع وعزمها على التوقيع عليهما في المستقبل القريب. وقالت إن حكومتها تؤيد أيضا بدء نفاذ البروتوكول الإضافي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والإنجاز المبكر لمشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

٩٦ - **السيدة موهانتا** (الهند): قالت، مشددة على أهمية القبول العالمي للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إن لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورا فريدا تقوم به في تدوين وتنفيذ القانون الإنساني الدولي. وينبغي للمفوضية، وهي تقوم بذلك، أن تسعى إلى إقامة توازن بين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبالنظر إلى الطبيعة الحساسة والمعقدة للقضايا ذات الصلة، تحتاج المفوضية إلى تمثيل جغرافي أوسع مما هو حاليا. وقالت إن حقوق الإنسان ليست حكرا على حضارة واحدة، ويمكن تعزيزها والدفاع عنها على خير وجه لو استطاعت الأمم المتحدة وأمانتها العامة استيعاب وتمثيل جميع وجهات النظر.

٩٧ - وأعربت عن ارتياحها إذ تلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد الدول التي تطلب المساعدة لتعزيز سيادة القانون. وأضافت أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تولي مزيدا من الانتباه إلى الحاجة إلى دعم المؤسسات الوطنية. وأعربت عن الأسف لأن تقرير الأمين العام عن تعزيز سيادة القانون (A/55/177) لم يتضمن أي إشارة إلى الموارد المنفقة على هذه الأنشطة.

٩٨ - وقالت إن حكومتها تؤيد قرار تعيين ممثل خاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، نظرا لتزايد الأخطار التي يتعرضون إليها من الحكومات غير الديمقراطية ومن المنظمات التي تعمل خارج سيادة القانون.

٩٩ - وتابعت قائلة إن وفدها يقدر أيضا الدراسة الشاملة التي اضطلع بها الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية، كما جاء في تقريره (A/55/306)، ووافقت على أن إعمال الحق في التنمية يتجاوز كثيرا مفهوم تحسين التنمية البشرية. فهو

ليس خلاصة لمجموعة من الحقوق بل يجب فهمه على أنه الحق في عمليته.

١٠٠ -وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/55/142)، قالت إنه لم يكن واضحا إن كان التقرير مبنيا على الردود الواردة من الدول الأعضاء، كما ينبغي أن يكون.

١٠١ -وقالت إن تقرير المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان عن حالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (A/55/288) يوفر نظرة عامة عن حالة تنفيذ الحق في الحياة، ولكنه، في الفرع المتعلق بانتهاكات حق المرأة في الحياة، لم يذكر أفغانستان التي تحدث فيها هذه الانتهاكات بأبشع صورها. وحذرت من أن هذا الأسلوب الانتقائي يرسل إشارات خاطئة إلى مرتكبي هذه الجرائم، ويحمل معه خطر اهام التقارير بالتحيز السياسي.

١٠٢ -وقالت إنها تتفق مع المقررة الخاصة أن الأطفال يجندون من قبل أطراف مسلحة ليس دولا للزج بهم في أعمال عنف وتلقينهم مبدأ استخدام العنف (الفقرة ٢٤)، ولكن وفدها يود أن يوضح أن هذا التلقين لا يقتصر على الأيديولوجية السياسية. ففي بعض البلدان يتلقى الأطفال تلقينا دينيا يراد به إيقاد شعلة الكراهية الدينية.

١٠٣ -وأضافت أن وفدها يشعر بالدهشة لأن المقررة الخاصة أدرجت الهند في قائمة البلدان التي تنتهك الحق في الحياة للأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير (الفقرة ٢٧). مع العلم بأن حرية الرأي والتعبير لم تكن مطلقة في أي مكان آخر أكثر منها الهند - حتى أنها بلغت فلي بعض الأحيان درجة الفجور، ولا تشيع المظاهرات في الشوارع والتصرفات الجماهيرية في أي مكان آخر أكثر مما تشيع في الهند.

١٠٤ -وقالت إن الأغرب من ذلك هو إدراج الهند في قائمة الدول التي تجري أعمال قتل كثيرة خارج نطاق القانون تقوم بها قوات الأمن الحكومية أو جماعات مسلحة يقال أن الحكومة تتكفلها أو تدعمها أو تتغاضى عنها. وأكدت أن ذلك محض هراء، لأن المجتمع الهندي المنفتح والديمقراطي والتعددي والقائم على سيادة القانون لا يسمح بمثل هذه الممارسات، فضلا عن أن هذه الممارسات لا يمكن أن تخفى على وسائط الإعلام أو تفلت من رقابة القضاء. وكان يمكن أن يكون تقرير المقررة الخاصة أكثر توازنا لو أنها فسرت ولايتها بصورة أوسع وفحصت الانتهاكات التي تحدث في إقليم بلد ما وترتكبها فصائل مسلحة تدعمها دولة أخرى. زد على ذلك أن الخلاصة الجارفة التي انتهت إليها وهي أن الحالة العالمية، فيما يتعلق باحترام الحق في الحياة ''قاتمة'' (الفقرة ٥٥) لا تعكس التزايد السريع في عدد البلدان التي تختار الأخذ بالحكم الديمقراطي واستقلال القضاء.

١٠٥ -وقالت إن المقررة الخاصة المعنةي بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد قد حاولت جاهدة في تقريرها (A/55/280 و Add.1 و 2) أن يعكس ردود حكومتها على المزاعم التي نقلت إليها. ويجدر بالملاحظة، في هذا الصدد أن الهند دأبت على المراعاة التامة لحساسيات الأقليات وقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بها وأن التدابير اتخذت لوقف أي انتهاكات أو محاولات انتهاك. وفي بلد بحجم الهند، الذي يمثل تنوعا كبيرا في العقائد واللغات والأعراق، كان عدد الانتهاكات في حده الأدنى ''معظمها ذو طبيعة إجرامية''. وأكدت أن حكومتها ملتزمة، مع ذلك، بتصحيح الانحرافات.

١٠٦ -وأشارت إلى تحليلات المقررة الخاصة للرسائل والردود فقالت إنها كان يمكن أن تكون أوسع قاعدة، وأن

وفدها لا يستطيع أن يفهم المعنى المقصود، في الفقرة ٨١ من التقرير، بالقول إن الدين يستخدم في الهند للنيل من دور أقلية دينية في الميادين التعليمية والاجتماعية والثقافية، ''من أجل توسيع القاعدة الانتخابية للأحزاب السياسية الوطنية ذات الصيغة الدينية''.

١٠٧ -وفيما يتعلق بالحق في التنمية والحق في نظام اجتماعي ودولي تمكيني من خلال المشاركة في الالتزامات على الصعيدين الوطني والدولي، قالت إن هذه الحقوق لم تتطور بشكل كاف. وأضافت إلى ذلك قولها إن احترام المجموعة المركبة والمترابطة من حقوق الإنسان التي يتكون منها الحق في التنمية يجب أن تكون مستقلا عن مستوى التنمية في البلد وإن الهند، من جهتها، لم تعمد قط إلى رهن ديمقراطيتها بالتنمية أو القضاء على الفقر والمرض، و لم تجعل حقوق الإنسان موقوفة على التنمية.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٥٥.